تستعد أطراف الاتفاق النووي الإيراني لجولة جديدة من مفاوضات فيينا يوم الجمعة المقبل بعدما انتهت محادثات أمس من دون تحقيق أي اختراق، على الرغم من الجو التفاؤلي الذي حاولت موسكو إشاعته، في وقت سُجلت فيه مشاورات روسية إيرانية في فيينا بهدف التنسيق

لا انفراجة قريبة لمفاوضات فيينا

استئناف الاجتماعات الجمعة ومشاورات روسية إيرانية لتنسيق المواقف

اعلن روحاني ان هناك تطورا نحو الاحسن في المحادثات (Getty)

للحديث تتمة...

انتخابات الأسد وتجميل القبح

عيسى سميسم

لا يزال النظام السوري، منذ اتخاذه قرار تثبيت بشار الأسد في الحكم لفترة رئاسية جديدة، من خلال مسرحية مكشوفة تحت مسمى انتخابات رئاسية، يحاول إجراء عمليات تجميلية لتلك المسرحية، بهدف إظهارها للجمهور كعملية انتخابات ديمقراطية حقيقية. فبعد الإيعاز لمجلس الشعب بتحديد موعد الانتخابات في 26 مايو/أيار الحالي، اختار النظام منافسي الرئيس في الانتخابات من أبناء الضباط والمسؤولين الكرميين، الذين لم يتمكنوا من إخفاء، ولا نهم لبشار الأسد حتى وهم ينافسونه. كما لم ينسَ النظام مسألة الجندرة، فتم قبول طلبات ترشيح أربع سيدات من بين 51 مرشحاً تقدموا بطلبات ترشح لمنافسة بشار الأسد، ليوعز لمجلس الشعب الذي يتحكم بكل قرارات أعضائه، بأن يختار من بين المرشحين، ثلاثة أو أربعة منافسين للرئيس، بحسب ما ينص عليه الدستور، الذي يشترط حصول المتقدم للانتخابات على تأييد 35 عضواً من أعضاء المجلس، الذين لا يحق للعضو منهم تزكية أكثر من مرشح.

كذلك، لم ينس النظام دعوة برلمانات 14 دولة صديقة له لمراقبة الانتخابات وإظهار مدى الديمقراطية التي يمارسها في اختيار رئيس المرحلة المقبلة، وطبعاً والدول التي تمت دعوة برلماناتها معظمها تجري انتخاباتها بنفس طريقة النظام مثل روسيا، وكوبا، وأرمينيا، وغيرها.

وكنوع من المبالغة في تجميل صورة الانتخابات، حوّل النظام موضوع تسليم التأييدات الخطية من قبل مجلس الشعب للمحكمة الدستورية، والذي جرت العادة أن يكون إجراءً روتينياً في السابق، إلى حدث إعلامي وكرنفال ضخم، إذ رافق صندوق التأييدات الذي منحها أعضاء مجلس الشعب للمرشحين حرس الشرف مع موسيقى، ضمن مراسم تحاكي مراسم تعيين الرؤساء. وتبع ذلك مؤتمر صحافي لرئيس المحكمة الدستورية العليا جهاد اللحام، أعلن فيه تسلم المحكمة تلك الترشيحات. يقوم النظام بكل الإجراءات الشكلية التي يحاول من خلالها تجميل الانتخابات، لتبدو استحقاقاً حقيقياً، في الوقت نفسه الذي تعتقل فيه عناصر أمنه، أقارب أحد المرشحين الذي تجرأ على تقديم طلب ترشح للانتخابات، من دون إيعاز من السلطات الأمنية التي تهندس مسرحية الانتخابات. الأمر الذي يجعل من انتخابات الرئاسة كمن يجري عملية تجميل لسمخ.

ولكن يبقى المجتمع الدولي هو الحكم في قبوله أو رفضه. علماً بأنّ الرفض لم يتعدّ إلى الآن حدود الاعتراض الكلامي.

طهران ـ **صابر غل عنبري**

ما زال التفاؤل الحذر يخيم على أجواء مباحثات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني، إذ أعلن المبعوث الروسي لمفاوضات فيينا ميخائيل أوليانوف أن كل المؤشرات تقود إلى توقع التوصل لنتيجة نهائية ناجحة خلال أسابيع، لكنه استبعد «تحقيق نجاح في الوقت الراهن» وذلك بعد ساعات من تأكيد الرئاسة الإيرانية أن «المسار مرض وإيجابي، رغم استمرار الصعوبات والخلافات». وكان الاتحاد الأوروبي ذكر، في بيان نشره على موقعه أمس السبت، أن اللجنة بحثت نتائج اجتماعات لجان الخبراء الثلاثة في مجالات العقوبات والخطوات النووية والترتيبات الإجرائية. وكانت هذه اللجان عقدت، خلال الأيام الماضية، جلسات عمل مضغوطة لمناقشة المقترحات والنصوص التي عرضتها مختلف الأطراف لإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية وتنفيذ إيران تعهداتها النووية. واختتمت أطراف الاتفاق النووي، أمس السبت، الجولة الثالثة لمباحثاتها في فيينا، والتي خُصصت لبحث نتائج اجتماعات اللجان الثلاثة المنبثقة عن هذه المباحثات بشأن تحديد العقوبات الأميركية والخطوات النووية الإيرانية «الترتيبات الإجرائية» اللازمة لرفع العقوبات.

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، أن المشاركين في الاجتماع ناقشوا آخر نتائج مشاورات هذه اللجان، واتفقوا على عودة الوفود إلى عواصمها للتشاور واستئناف المفاوضات الجمعة المقبل في فيينا على مستوى مساعدي وزراء الخارجية. وأوضحت أن أطراف الاتفاق النووي، وهي إيران وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، اتفقت على مواصلة المباحثات في جولتها المقبلة بـ«شكل أكثر سرعة وجدية».

من جهته، كتب المندوب الروسي لدى المنظمات الدولية، ومبعوثها إلى محادثات فيينا النووية، ميخائيل أوليانوف، في تغريدات، أن المشاركين في الاجتماع تناولوا «التقدم الذي أحرز» في هذه المباحثات بشأن إحياء الاتفاق النووي، مشيراً إلى أن الخبراء سيواصلون بحث إعداد «مسودة الاتفاق المستقبلي». وأضاف أن المباحثات «تمضي في اتجاه صحيح»، معلناً أن «كل المؤشرات تقودنا إلى توقع نتيجة نهائية ستكون ناجحة، وخلال بضعة أسابيع»، لكنه استبعد «تحقيق نجاح في الوقت الراهن». وختم تغريداته: «هل هذا واقعي؟ سنرى». وكان إيانوف أعلن، في تغريدة، عن عقد أطراف الاتفاق النووي باستثناء إيران اجتماعاً غير رسمي» أمس السبت مع الوفد الأميركي، الذي يترأسه روبرت مالي، قبيل اجتماع اللجنة المشتركة للاتفاق النووي.

وأكد المتحدث حسن روحاني، خلال جلسة للجنة الوطنية لمكافحة كورونا أمس السبت، أنه «بالرغم من أننا نجري حالياً محادثات في فيينا، وهناك تطور نحو الأحسن في هذه المحادثات، لكننا ما زلنا تحت الحصار والحظر ولم يحصل اتفاق نهائي بعد».

وكانت الرئاسة الإيرانية قد أعربت عن رضاها عن مسار مباحثات فيينا غير المباشرة مع الولايات المتحدة، مؤكدة أن «المسار مُرض وإيجابي رغم استمرار الصعوبات والخلافات». وأكد رئيس مكتب الرئيس الإيراني محمود واعظي، في حديث مع موقع الحكومة الإعلامي «باد» مساء أمس الأول، أن مباحثات فيينا «تمرّ بأيام حاسمة وتعتريها صعوبات، لكننا نشاهد أجواء إيجابية، وإذا استمر الوضع على هذا المنوال فمستجدل المفاوضات تقدماً». واستبعد أطراف الاتفاق النووي اجتماع أمس السبت بعقد مشاورات مكثفة بينها على نحو ثنائي أو متعدد الأطراف، خلال الأيام الماضية، مع كل من الوفد الإيراني، برئاسة عباس عراقجي والوفد الأميركي برئاسة روبرت مالي. وتدرس إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التراجع عن بعض أكثر عقوبات عهد الرئيس السابق دونالد ترامب صرامة، في محاولة لحمل إيران على العودة إلى الامتثال لشروط الاتفاق النووي، وفقاً لمعلومات من مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين، وآخرين على دراية بالمسألة، في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وكان المبعوث الروسي إلى المباحثات عقد لقاءات منفصلة مع كل من مالي وعراقجي، وبعد مشاورات مع رئيس الوفد الأميركي، الأربعاء الماضي، أجرى أوليانوف لقاء مع عراقجي، أمس السبت، قالت الخارجية الإيرانية في بيان مقتضب، إنه «كان مطولاً نوعاً ما». وأعلنت أن الوفدين الإيراني والروسي قاما بتنسيق المواقف بينهما مرة أخرى، مع التأكيد على «ضرورة استمرار تقارب المواقف بين البلدين» في مباحثات فيينا. وأعلن الوفد الروسي، خلال لقائه مع الوفد الإيراني، دعم موسكو للاتفاق النووي، وضرورة رفع جميع العقوبات الأميركية عن طهران. وجاء اللقاء بين الوفدين الإيراني والروسي على وقع تسريبات مقابلة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بشأن دور موسكو «التخريبي» أثناء المفاوضات التي انتهت إلى التوقيع على الاتفاق النووي في 2015. وردت الخارجية الروسية سريعاً على هذه التسريبات بالتأكيد على أنه لولا دور موسكو أثناء المفاوضات لما كان بالإمكان التوصل إلى الاتفاق النووي.

وكان ظريف قال، في «التسجيل المسرب»، إن «روسيا كانت عازمة الا يتم التوصل إلى الاتفاق النووي»، مضيفاً أن «الروس لم يتوقعوا أن يتم الوصول إلى الاتفاق النووي، وفي الأسابيع الأخيرة من المفاوضات، عندما وجدوا أنها ستتوصل إلى نتيجة، بدأوا بتقديم مقترحات جديدة» لعرقلة الوصول إلى الاتفاق. وأشار إلى أن روسيا وفرنسا اقترحتا إجبار إيران على الحصول على تصريح من مجلس الأمن لتمديد الاتفاق النووي كل ستة أشهر مرة واحدة، أي «أن تضطر إيران للتفاوض كل ستة أشهر مع الأعضاء الخمسة الدائمين والعشرة غير الدائمين في المجلس لتمديد الاتفاق». وكدليل على هذا الانزعاج الروسي، أشار ظريف إلى غياب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الصورة المعروفة، التي جمعت وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتفاق النووي بعد دقائق من التوصل إليه في لوزان السويسرية.

على صعيد آخر، أعلنت صفحة موقع المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، على منصة «إنستغرام»، أمس السبت، أن خامنئي سيلقي اليوم الأحد كلمة «مهمة» متلفزة للشعب الإيراني. ولم يتحدث الحساب عن محاور كلمة خامنئي المرتقبة، لكن لكونها تأتي في خضم السجال الكبير الذي تشهده إيران على خلفية تسريبات مقابلة ظريف، فعلى الأغلب أن المرشد الإيراني سيعلن موقفه مما ورد على لسان وزير الخارجية، فضلاً عن أنه يمكن أن يتطرق أيضاً إلى المباحثات النووية في فيينا.

وكان ظريف تعرض إلى هجوم حاد، خلال الأيام الماضية، من أوساط محافظة ومقربة من «الحرس الثوري»، على خلفية التسجيل الصوتي المسرب الذي تحدث فيه عن تأثير «الميدان» و«الدبلوماسية» في السياسة الخارجية الإيرانية. وكانت قناة «إيران إنترناشونال»، المتهمة من قبل طهران بأنها ممولة من قبل السعودية، ومقرها لندن، قد نشرت هذا التسجيل الصوتي، الأحد الماضي، وسرعان ما وصل إلى العالم الافتراضي وتداوله مختلف المنصات الإعلامية، وأحدث ما يمكن اعتباره زلزالاً سياسياً.

مجموعة «ممولة سعودياً وغربياً»

ذكرت وكالة «مهر» الإيرانية، أمس السبت، أن جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري الإيراني «تمكن من تفكيك زمرة هبوط إيران المعادية للجمهورية الإسلامية»، مشيرة إلى أن «عناصرها يتلقون تمويلا من السعودية والدول الغربية». وأوضحت الوكالة «أن هذه الزمرة تسعى منذ نحو 4 أعوام لتوحيد التيارات المعادية للجمهورية الإيرانية حول محور أنصار الملكية، وبتمويل من الحكومات الغربية والسعودية». وأضافت «عمل العناصر على الظهور أمام الكاميرات بزي القوات المسلحة الإيرانية والادعاء بأنهم منشقون عنها لإثارة الفوضى».

5 عمليات تخريبية خلال 15 عاماً
فشل في وقف استهداف «نطنز»

طهران ـ **العربي الجديد**

كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية السابق، البرلماني فريدون عباسي، الذي يترأس لجنة الطاقة في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران، أنّ منشأة «نطنز»، وهي أهم منشأة لتخصيب اليورانيوم، تعرضت لـ«5 عمليات تخريبية كبيرة خلال السنوات الـ15 الأخيرة»، مع الحديث عن وقوع عمليات «صغيرة» أخرى في هذه المنشأة.

وقال عباسي في مقابلة مع وكالة «فارس» الإيرانية، أمس السبت، إنّ الانفجار الأول وقع خلال عام 2011 عبر «وضع متفجرات في مستشعرات قياس الهواء في أجهزة الطرد المركزي» مشيراً إلى أنّ هذه المتفجرات كانت بحجم «حبوب العدس»، ووقع الانفجار عند منتصف الليل. وأضاف أن «العدو يختار مناسبات أيديولوجية» لتنفيذ عملياته «التخريبية» في المنشآت الإيرانية، عازياً الهدف من اختيار هذه المناسبات إلى السعي لـ«استعراض القوة». وأوضح أنّ الانفجار الأخير في «نطنز»، يوم الرابع من إبريل/ نيسان الماضي، كان «عبر وضع المتفجرات في الكابلات التي توصل الكهرباء من مركز البطاريات لاستهداف الجزء الأخير من شبكة توزيع الكهرباء بنطنز». وأضاف: «خطتهم هذه المرة وجمعهم المعلومات كانا بطريقة جيدة جداً». وأشار إلى التفجير الأخير الذي استهدف «نطنز» خلال يوليو/ تموز 2020، قائلاً إنّه «كان بسبب زرع متفجرات في طاولة كبيرة للتوازن جرى شراؤها من الخارج»، مضيفاً أنّ الطاولة «تُستخدم للاختبار النهائي في أجهزة الطرد المركزي قبل تركيبها في المنشأة. والانفجار حدث في هذه النقطة وتم تدمير الأجهزة».

فريدون عباسي دعا إلى تشديد الإجراءات الأمنية

ودعا عباسي أجهزة الأمن الإيرانية إلى تشديد الإجراءات الأمنية في المنشآت.

ورفعت إيران درجة نقاء تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المائة، وركّبت أجهزة «IR6» للطرد المركزي (الجيل السادس)، رداً على هجوم «نطنز» الأخير، الذي وقع في خضمّ المباحثات النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن في فيينا، بواسطة أطراف الاتفاق النووي لإحياء الاتفاق.

وأكدت طهران أنّ التفجير الأخير لم يوقف عملية تخصيب اليورانيوم في «نطنز»، معلنة لاحقاً أنها أوصلت الكهرباء إلى الجزء الذي تعطل فيه بسبب «العملية التخريبية» التي وصفتها بأنّها «إرهاب نووي» مع توجيه الاتهام إلى إسرائيل بالوقوف وراءها. كما قالت وزارة الاستخبارات الإيرانية إنّها حددت هوية «منفذ العمل التخريبي» مشيرة إلى أنّ اسمه رضا كريمي، وقد هرب إلى الخارج قبل تنفيذ العملية.

تصاعد هجمات «داعش» يهدد استقرار المدن العراقية

تصاعدت في الأيام الأخيرة هجمات تنظيم «داعش» في عدد من المدن العراقية، موقعة عشرات الضحايا، وسط حديث متزايد عن وجود ثغرات أمنية وعسكرية يستغلها عناصر التنظيم

بغداد ـ **عادل النواب**

تبدي قوى سياسية عراقية مختلفة، مخاوفها من تصاعد هجمات مسلحي تنظيم «داعش» في مدن عدة شمال وغرب ووسط البلاد، خلال الأسبوعين الأخيرين، والتي أسفرت في مجملها عن مقتل وجرح العشرات من المواطنين وقوات الأمن، فضلاً عن مسلحي «الحشد الشعبي»، وقوات البشمركة، عدا عن اختطاف عدد من المواطنين.

وتصدرت كركوك وديالى والأنبار إضافة لحزام بغداد، قائمة مناطق العراق الأكثر تعرضاً للاعتداءات الإرهابية أخيراً، في وقت تواصل فيه قوات الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، عمليات واسعة النطاق لاحتواء مخاطر وتهديدات جيوب التنظيم، بالتزامن مع حراك ممائل على الحدود مع سورية، حيث يعتقد مسؤولون عراقيون بأنّ عدداً من مسلحي التنظيم يتسللون عبرها بين وقت وآخر، وهم من ينوطرون في الهجمات الحالية داخل العراق.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، النائب عن تحالف «القوى العراقية»، عبد الخالق العزاوي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»: «هناك تصاعد خطير في هجمات تنظيم داعش في عدد من المدن، ما يشير لوجود ثغرات أمنية وعسكرية، يستغلها عناصر التنظيم في شن هجماتهم».

وأوضح العزاوي أنّ «القيادات الأمنية مطالبة بإعادة النظر، وبشكل عاجل، في الخطط الأمنية، لمنع أي خروقات تؤدي لسقوط قتلى وجرحى»، مشيراً إلى أنّ الهجمات «عادت لتشكل خطراً على استقرار المدن وأمنها بشكل واضح».

ووصف عمليات الخطف الأخيرة في كركوك بأنها «مؤشر خطير على تصاعد خطر التنظيم، وأهمية إعادة النظر في خطط مواجهة بقاياه».

وبحسب مصادر أمنية عراقية، فقد بلغ عدد ضحايا هجمات التنظيم خلال الأسبوعين الأخيرين نحو 30 قتيلاً، أكثر من نصفهم عناصر أمن، فضلاً عن جرح ما لا يقل عن 40 شخصاً. واحتلت كركوك وديالى والأنبار الصدارة كأكثر المحافظات تعرضاً للاعتداءات. وبحسب المصادر نفسها التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ «أغلب الاعتداءات كانت بواسطة عبوات ناسفة وهجمات مسلحة، كما سجل اختطاف عدد من المواطنين».

وفجر أمس السبت، شنّ مسلحو «داعش» بالتزامن هجمات عنيفة استهدفت قوات الجيش في بلدة الطارمية شمالي بغداد، وأسفرت عن مقتل سبعة عسكريين بينهم ثلاث ضباط، وجرح عدد آخر من الجنود. وأعقب ذلك هجوم آخر استهدف حاجزاً أمنياً لقوات البشمركة على مقربة من مدينة داقوق جنوب كركوك، ما أسفر عن مقتل 3 وجرح 4 من أفراد هذه القوات، بحسب ما أعلنته السلطات الأمنية. والخميس الماضي، قتل عميد بقوات حرس الحدود، وأثنان من مرافقيه، بهجوم لتنظيم «داعش» غربي محافظة الأنبار قرب الحدود مع سورية.

في السياق، كشف النائب عن تحالف «سائرون»، بدر الزيادي، عن «حراك في البرلمان لاستضافة القيادات الأمنية والعسكرية العليا في البلاد، لمناقشة تصاعد هجمات تنظيم داعش في مختلف المدن، وخطورة هذا الأمر على الوضع الأمني في عموم العراق». وقال الزيادي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «تصاعد هجمات التنظيم، سيكون له تأثير بكل تأكيد على إجراء الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في المدن التي تشهد خروقات أمنية بشكل شبه يومي، ولهذا يجب وضع حد لهذه الخروقات، ومنع أي ثغرات، وتشديد الإجراءات الأمنية، والاعتماد على الجهد الاستخباراتي والضربات النوعية الاستباقية».

ودعا النائب عن تحالف «سائرون» رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي «إلى الاهتمام بالملف الأمني بشكل أكبر، وجعله على رأس الملفات التي يجب العمل عليها، كونه أهم الملفات، خصوصاً بالنسبة للمناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي».

في المقابل، قال المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة العراقية، اللواء تحسين الخفاجي، إنّ قوات الأمن «تجري تغييرات وتحديثات على الخطط الأمنية، لمنع تكرار الخروقات والهجمات». وأكد الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، أنّ «الحديث عن إمكانية سيطرة تنظيم داعش على مناطق أو قرى صغيرة من خلال هجماته، أمر ليس فقط مستحيلاً، بل هو حلم لن يتحقق، فأي هجوم يشنه التنظيم يتم صده، فضلاً عن أنّ التنظيم يشنّ الهجوم بعدد قليل من العناصر يتراوح بين 4 و6 أفراد، ولا يمكن السيطرة أو احتلال أي منطقة بهكذا عدد من الإرهابيين».

بلغ عدد ضحايا هجمات التنظيم خلال أسبوعين نحو 30 قتيلاً

حراك في البرلمان لاستضافة القيادات الأمنية والعسكرية

وأوضح الخفاجي أنّ «القيادات العسكرية والأمنية، في اجتماعات متواصلة لوضع خطط محكمة، وسد أي ثغرة يستغلها تنظيم داعش الإرهابي للتحرك وشن هجماته، التي يريد من خلالها إيصال رسالة مفادها أنه ما زال موجوداً ويستطيع التحرك». وأشار إلى أنّ «الضربات الجوية والعمليات النوعية، مستمرة لضرب مراكز التحكّم والقيادة التابعة لداعش، والعراق تمكّن خلال الفترة القليلة الماضية، من توجيه ضربات نوعية حققت أهدافها بقتل قيادات في التنظيم واعتقال أخرى، وتدمير مراكز تحكم وقيادة، بالإضافة إلى الحصول على وثائق مهمة لداعش». وختم بالقول إنّ «هناك بعض الثغرات ما زالت موجودة على الحدود العراقية السورية، وهذه الثغرات تشكل تهديداً لأمن المدن العراقية واستقرارها، ويتم حالياً وضع أسلاك شائكة، ورفع سواتر ترابية ونصب كاميرات حرارية على الحدود لغلق هذه الثغرات الأمنية، لمنع تسلل عناصر تنظيم داعش، خصوصاً بعد زيادة نشاطه في مناطق شمال شرق سورية».

لكن الخبير في الشأن الأمني العراقي، العقيد المتقاعد عبد الكريم الزهيري، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الهجمات تؤشر إلى فشل عراقي في تثبيت الأمن عند مستوى واحد»، وإنّ «المبادرة باتت لدى المسلحين». وأضاف الزهيري أنّ «الهجمات قد تستغلها الميليشيات الحليفة لطهران، وكذلك القوى السياسية القريبة منها، لتأجيج النعرة الطائفية مجدداً في البلاد. كما أنها قد تشكل عاملاً يتم استغلاله في الخطاب الانتخابي. لذا، الحكومة مطالبة بالتحرك سريعاً لإعادة مستويات الأمن إلى ما كانت عليه». وأكد الزهيري أنّ «طبيعة الاعتداءات الأخيرة تشير إلى وجود حاجة ملحة لاعتماد طرق وأساليب عمل جديدة لضرب خلايا التنظيم، غير عمليات التمشيط والبحث التي يبدو أنّ مسلحي داعش نجحوا في التعامل معها والإفلات منها».

شبح التهجير يعود للجنوب السوري

عماد كركص

يبدو أن النظام السوري وحليفه الإيراني لا يزالان يسعيان للتخلص من السكان «غير المرغوب فيهم» في الجنوب، وتحديداً في درعا والقنيطرة، إذ يتطلع النظام الإيراني لبسط نفوذه بشكل كامل على الجنوب، في محاولة لاستخدامه للضغط على إسرائيل، القريبة من خلال تواجدها في الجولان المحتل، خصوصاً بعد تزايد استهدافها أخيراً للمليشيات التابعة إلى إيران.

وعاد شبح التهجير ليؤرق أهالي الجنوب السوري، لا سيما بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها بلدة تل باطنة بريف القنيطرة، إذ يسود التوتر بين قوات النظام والمجتمع المحلي إثر هجوم على حاجز للنظام و«حزب الله» في المنطقة. وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن «حالة من التوتر تسود المناطق المحاذية للحدود مع الجولان المحتل في محافظة القنيطرة، وذلك بعد استهداف قوات النظام لبلدة تل باطنة بريف القنيطرة الأوسط بالقذائف الليلة الماضية (الجمعة)، بذريعة أن الهجوم المسلح على حاجز جبا التابع لقوات النظام مساء أمس الأول انطلق منها، لتنفيذ هذا الأمر، من خلال قصف متقطع بالمدفعية طاول الأحياء السكنية داخلها».

وأشار متحدث باسم «تجمع أحرار حوران» إلى أن مجموعات من مدينتي كناكر بريف دمشق، وجاسم بريف درعا، خرجوا نحو تل باطنة لإغلاق الطريق أمام قوات النظام إليها، ومحاولة منعها في حال قررت اقتحامها، منوهاً إلى أن هذا الوضع يشهد مفاوضات بين النظام ووجهاء من المنطقة، لكن دون معلومات مؤكدة عن نتائج.

وقبل اندلاع الثورة كان يعيش في بلدة أم باطنة نحو 3 آلاف نسمة، أما اليوم فلم يتبقَّ فيها سوى ألف، لا سيما بعد اتفاق «التسوية» في درعا والقنيطرة، وتكمن أهمية البلدة، رغم صغر حجمها، بكونها تقع في مثلث تلاقي ريف دمشق الملاصق لبلدة تل باطنة، والذي يتواجد فيه عناصر من «حزب الله» اللبناني في منطقة صحنايا 2018. وبحسب مصادر، فقد استطاع عناصر المجموعة المهاجمة خلال الاشتباكات الدخول إلى مقرات الحزب وقتل 3 عناصر. وأعطى النظام مهلة لأهالي أم باطنة حتى الثانية من ظهر أمس السبت لإخلاء البلدة قبل اقتحامها، فيما استمر بالضغط لدفعهم لتنفيذ هذا الأمر، من خلال قصف متقطع من اقتحامها من جانب قوات النظام».

وأكد الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، لـ«العربي الجديد»، أن «معظم أهالي بلدة أم باطنة غادروا المنطقة منذ ساعات فجر أمس السبت، مع استخدام النظام المدفعية الثقيلة من مواقعه في تل الشعار لقصف البلدة، وإعطائه مهلة 12 ساعة للأهالي لمغادرتها»، مشيراً إلى وقوع إصابات بين المدنيين جراء القصف. وأوضح أنه لم يتبقَّ في البلدة سوى أعداد من المسلحين، لا يُعرف عددهم بالضبط، كونهم جاؤوا على شكل مؤازرة من المناطق المجاورة.

وكان مسلحون مجهولون هاجموا بالأسلحة الرشاشة حاجزاً عسكرياً لقوات النظام، قربياً من تل الكروم مع القنيطرة ودرعا. وكانت اندلعت سابقاً اشتباكات عنيفة بين المعارضة وقوات النظام، ضمن هذا المثلث، الذي عرف حينها بـ«مثلث الموت». وانتفضت البلدة على النظام منذ بداية الحراك، لكن لم تستطع المعارضة السيطرة عليها سوى في العام 2014. وخضعت أم باطنة مع غيرها من بلدات وقرى درعا والقنيطرة إلى اتفاق التسوية منتصف 2018، بإشراف روسي، لتخرج منها أولى قوافل التهجير إلى الشمال السوري الخاضع لسيطرة المعارضة. ويخشى الأهالي في البلدة، والجنوب عموماً، من لجوء النظام والإيرانيين لإحداث قلاقل وافتعال هجمات لاتهام عناصر سابقين في المعارضة بالوقوف وراءها، وبالتالي خلق مبرر جديد لعمليات تهجير من الجنوب، تحقيقاً لرغبة إيرانية في المقام الأول، إذ يسيطر «حزب الله» على التلال المنتشرة في القنيطرة ودرعا بقيادة الحاج هاشم، وهو لبناني الجنسية، بحسب «تجمع أحرار حوران». كما يشهد الجنوب عموماً، وبين ريفي القنيطرة ودرعا تحديداً، انتشاراً للمليشيات الإيرانية، التي تتخفى بين وحدات قوات النظام.

في 2015. وردت الخارجية الروسية سريعاً على هذه التسريبات بالتأكيد على أنه لولا دور موسكو أثناء المفاوضات لما كان بالإمكان التوصل إلى الاتفاق النووي.

وكان ظريف قال، في «التسجيل المسرب»، إن «روسيا كانت عازمة الا يتم التوصل إلى الاتفاق النووي»، مضيفاً أن «الروس لم يتوقعوا أن يتم الوصول إلى الاتفاق النووي، وفي الأسابيع الأخيرة من المفاوضات، عندما وجدوا أنها ستتوصل إلى نتيجة، بدأوا بتقديم مقترحات جديدة» لعرقلة الوصول إلى الاتفاق. وأشار إلى أن روسيا وفرنسا اقترحتا إجبار إيران على الحصول على تصريح من مجلس الأمن لتمديد الاتفاق النووي كل ستة أشهر مرة واحدة، أي «أن تضطر إيران للتفاوض كل ستة أشهر مع الأعضاء الخمسة الدائمين والعشرة غير الدائمين في المجلس لتمديد الاتفاق». وكدليل على هذا الانزعاج الروسي، أشار ظريف إلى غياب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الصورة المعروفة، التي جمعت وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتفاق النووي بعد دقائق من التوصل إليه في لوزان السويسرية.

على صعيد آخر، أعلنت صفحة موقع المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، على منصة «إنستغرام»، أمس السبت، أن خامنئي سيلقي اليوم الأحد كلمة «مهمة» متلفزة للشعب الإيراني. ولم يتحدث الحساب عن محاور كلمة خامنئي المرتقبة، لكن لكونها تأتي في خضم السجال الكبير الذي تشهده إيران على خلفية تسريبات مقابلة ظريف، فعلى الأغلب أن المرشد الإيراني سيعلن موقفه مما ورد على لسان وزير الخارجية، فضلاً عن أنه يمكن أن يتطرق أيضاً إلى المباحثات النووية في فيينا.

وكان ظريف تعرض إلى هجوم حاد، خلال الأيام الماضية، من أوساط محافظة ومقربة من «الحرس الثوري»، على خلفية التسجيل الصوتي المسرب الذي تحدث فيه عن تأثير «الميدان» و«الدبلوماسية» في السياسة الخارجية الإيرانية. وكانت قناة «إيران إنترناشونال»، المتهمة من قبل طهران بأنها ممولة من قبل السعودية، ومقرها لندن، قد نشرت هذا التسجيل الصوتي، الأحد الماضي، وسرعان ما وصل إلى العالم الافتراضي وتداوله مختلف المنصات الإعلامية، وأحدث ما يمكن اعتباره زلزالاً سياسياً.

اعطى النظام مهلة لاهالي ام باطنة قبل اقتحامها (يوسف كروشان/فرانس برس)

شرق غرب

السعودية: تدمير هدف جوي معاد باتجاه جدة

أعلنت وزارة الدفاع السعودية، في تغريدة عبر «تويتر»، فجر أمس السبت، اعتراض وتدمير هدف جوي «معاد» كان متوجهاً نحو مدينة جدة. ولم تحدد الوزارة نوع الهدف أو الجهة التي أطلق منها.
(الأناضول)

الشرطة الإسرائيلية تقمع احتفاليات «سبت النور»

اعتدت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، على عشرات المسيحيين، بينهم رهبان، ممن كانوا يحاولون الوصول إلى كنيسة القيامة للاحتفال بـ«سبت النور» لدى المسيحيين الذين يتبعون التقويم الشرقي. ونقلت وكالة «الأناضول» عن شهود قولهم إنّ أفراداً من الشرطة الإسرائيلية «اعتدوا على مسيحيين، بينهم رهبان، في الأزقة المؤدية إلى كنيسة القيامة داخل البلدة القديمة من مدينة القدس»، وهو ما أظهرته مقاطع فيديو متداولة.
(الأناضول)

إثيوبيا: «جبهة تحرير تيغراي» إرهابية

صادقت الحكومة الإثيوبية، أمس السبت، على قرار تصنيف «جبهة تحرير شعب تيغراي» و«جبهة تحرير أورومو» منظمتين إرهابيتين، بحسب هيئة الإذاعة الحكومية «فانا». وحمّل مجلس الوزراء، في بيان نقلته الإذاعة، المنظمتين «مسؤولية الهجمات في مختلف أنحاء البلاد، التي استهدفت المدنيين لتعطيل الإصلاحات على مدى السنوات الثلاث الماضية».
(الأناضول)

واشنطن تحقق بإصابات جديدة بـ«متلازمة هافانا»

قال مسؤولون في الكونغرس الأميركي، اول من أمس الجمعة، إنّ واشنطن تحقق في حالات جديدة من الهجمات الغامضة على مسؤولين أميركيين في جميع أنحاء العالم، مؤكدين بذلك معلومات نشرتها وسائل إعلام عن ظهور ما سمي «متلازمة هافانا» (أعراض جراء هجمات صوتية، أصابت موظفي قنصلية أميركا في كوبا بين 2016 و2018) مجدداً. وقال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، مارك وورنر (الصورة) ونائبه ماركو روبيو في بيان مشترك «منذ نحو خمس سنوات أبلغنا بهجمات غامضة ضد ممثلي الحكومة الأميركية في هافانا». وأضافا «يبدو أن هذا النوع من الهجمات ضد مواطنينا الذين يعملون لصالح الحكومة يشهد زيادة»، مؤكدين ضمنياً ما كشفته شبكة «سي أن أن» عن هجومين وقعا أخيراً على الأراضي الأميركية.
(فرانس برس)

الإفراج عن رهائن في هايتي

أفرج أول من أمس الجمعة عن آخر ستة من عشر رهائن كانوا قد خُطفوا في هايتي في 11 إبريل/ نيسان الماضي، ومن بينهم أربعة قساوسة كاثوليك ومواطنان فرنسيان، وذلك طبقاً لما قاله القس جيليبرت بيلترو من المؤتمر الديني في هايتي. وكانت تلك المجموعة قد خُطفت من قبل عصابة «ماوزو 400» سيئة السمعة، تحت تهديد السلاح من بلدة كروا دي بوكيه شمال شرق العاصمة بورت أو برنس. ولم يتضح ما إذا كان قد تم دفع فدية لتأمين الإفراج عن الرهائن.
(رويترز)

قضية

تبدو جميع الخيارات قائمة بشأن إجراء الانتخابات الجزائرية في يونيو/حزيران المقبل. وبينما تتواصل التحضيرات لإتمام الاستحقاق، يطرح البعض خيار تأجيل الانتخابات لأسباب عدة. وتتزايد المخاوف من تصاعد أزمة كورونا جراء الحملة الانتخابية، بالإضافة إلى مناخ التشنج السياسي القائم بسبب استمرار تظاهرات الحراك، من دون منطقة القبائل. لكنّ كلّ ذلك قد لا يكون كافياً من أجل إقناع السلطة بتبني هذا الخيار، خصوصاً أنّ لديها حسابات أخرى

الانتخابات الجزائرية
4 عوامل ضاغطة تطرح خيار التأجيل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تحيط بالانتخابات البرلمانية المبكرة في الجزائر، المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل، أربعة عوامل تبدو ضاغطة في الوقت الحالي على السلطة السياسية، وقد تدفع بسيناريو التأجيل، خصوصاً أنّ رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يملك الإمكانية الدستورية لتأجيلها لفترة ثلاثة أشهر أخرى، لكنّ هذا الخيار، وإن يظلّ قائماً، لا يحظى بالاحتمال الأكبر، كون المؤشرات الغالبة حتى الآن توحي بوجود استعجال لدى السلطة لإنجاز الانتخابات، وإنهاء حالة شغور المؤسسة البرلمانية، إلاّ إذا حدثت تطورات أكبر خلال الأسابيع المقبلة.

وتؤكد بعض المعلومات المتطابقة، التي حصلت عليها «العربي الجديد»، أنّ أحد تقارير تقدير الموقف التي رفعتها جهات مختصة إلى تبون، تضمّن اقتراحاً بإرجاء تنظيم الانتخابات، بسبب الوضعية الوبائية المتصاعدة، والمخاوف من أن تعزّز الحملة الانتخابية من واقع أزمة كورونا، خصوصاً أنّ الرئيس كان طلب، الثلاثاء الماضي، اجتماعاً حكومياً عاجلاً مع اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة الأزمة الوبائية، لعرض الوضع في البلاد. وقرر تبون، إثر ذلك، الإبقاء على الحدود، البرية والجوية والبحرية، مغلقة لفترة أخرى، واتخاذ تدابير أخرى في وقت لاحق، بسبب بوادر موجة ثالثة لكورونا تضرب البلاد في الأيام الأخيرة. وكلّف الرئيس اللجنة الصحية بإضرابات عمالية متتالية في قطاعات حيوية، كالصحة والبريد والنقل والتعليم. وهددت 14 من نقابات التعليم والأساتذة بتعطيل مؤسسات التعليم منتصف مايو/ أيار الحالي ومقاطعة إجراء امتحانات نهاية السنة الدراسية، ما من شأنه أن يعزز من نسب مقاطعة الانتخابات وعزوف الناخبين، ويفرض إرجاء الانتخابات إلى حين توفير ظروف صحية واجتماعية وسياسية أفضل من الأوضاع الحالية.

ثالثاً، يدخل في سياق الدواعي الممكنة لإرجاء الانتخابات، مناخ التشنج السياسي القائم، بسبب استمرار تظاهرات الحراك الشعبي، والقلق الذي تبديه عدة أطراف من تنظيم انتخابات نيابية من دون منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ)، لا سيما بعد إعلان أبرز حزبين متمركزين في المنطقة؛ «جبهة القوى الاشتراكية» و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» مقاطعة الاستحقاق، على الرغم من أنّ إرجاء الانتخابات لفترة أخرى، قد لا يغير من هذا الواقع السياسي شيئاً، إلاّ إذا اتخذ الرئيس خطوات تسمح للحزبين بمراجعة موقفهما. كما يُمكن في السياق السياسي، ملاحظة الصمت اللافت للمؤسسة العسكرية عن أيّ حديث عن الانتخابات المقبلة، مقارنة بسلسلة خطب مستمرة لقادة الجيش عندما تعلق الأمر بالاستحقاقين الماضيين: الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على تعديل الدستور.

كذلك يبرز عامل رابع يتعلق بعدم الجاهزية الكاملة لإنجاز الاستحقاق، والارتباك البالغ الذي ظهر على أداء اللجنة المستقلة للانتخابات، والتي تشرف للمرة الأولى على انتخابات برلمانية منذ إنشائها في سبتمبر/أيلول 2019. وظهر بعض الفوضى والتضارب في بيانات اللجنة وطريقة إدارتها لاستحقاق بالغ الحساسية، وهو ما كان قد دفع حزباً سياسياً فاعلاً، مثل «جبهة العدالة والتنمية» للدعوة إلى تأجيل ظرفي للانتخابات إلى حين تجهيز اللجنة المستقلة للانتخابات. كما كانت «حركة البناء الوطني» أعلنت أنّها لا تعارض تأجيل الاقتراع في حال كان ذلك في صالح البلاد. لكنّ بعض القوى السياسية التي تدعم خيار الانتخابات لا ترى مبرراً أو داعياً لتأجيلها. وفي السياق، يستبعد الطاهر بن بعيبش، القيادي في حزب «الفجر الجديد»، أحد أبرز الأحزاب الحليفة والداعمة للمسار الانتخابي ولمشروع الإصلاح السياسي لتبون، كلياً إمكانية تأجيل الانتخابات، معتبراً أنّ هذا السيناريو غير مطروح. ويوضح، في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ مسألة تأجيل الانتخابات غير واردة، بالنظر إلى أنّ المعطى الصحي يمكن تجاوزه عبر إجراءات وقائية وتدابير احترازية. ويشدد على أنّ البلاد بحاجة إلى استقرار واستكمال إعادة بناء المؤسسات الجديدة، خصوصاً البرلمان (المجلس الشعبي الوطني)، مشيراً إلى أنّ باقي العوامل الضاغطة في المشهد الوطني، سياسياً واجتماعياً، ستبقى قائمة في كل الأحوال، وإرجاء الانتخابات لا يغير منها بشكل سريع، لأنّ حلّ هذه المشاكل يحتاج إلى مؤسسات جديدة وبرلمان تمثيلي وحكومة منبثقة عنه.

من جهته، يعتقد أستاذ العلوم السياسية في جامعة «الجزائر» توفيق بوقاعدة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك اتجاهاً داخل السلطة يدفع من أجل التأجيل، خصوصاً بعدما تبين لهم أنّ إجراء العملية الانتخابية في هذه الظروف، وبهذه الطريقة، لن يقدم أي شيء لحلّ أزمة الشرعية والمشروعية التي يريد النظام الارتكاز عليها. ويوضح أنّه «بطبيعة الحال، لاحظنا أنّ هناك بعض التوجس لدى تيار في السلطة يميل نحو إرجاء الانتخابات، ويحاول تقديم المخاطر الصحية التي تنجم من وراء العملية الانتخابية كمبرر لتأجيلها، وهو خطر حقيقي لا ينكره أحد، خصوصاً بعد الارتفاع اللافت لمعدلات الإصابة بفيروس كورونا وأعداد الوفيات. وفي هذا وضع ستكون السلطة مضطرة لإقرار الإغلاق الكلي، لا سيما أنّ الانتخابات تستبقها حملة انتخابية وتجمعات شعبية قد تشكل في الوقت نفسه خطراً صحياً كبيراً».

ويضيف بوقاعدة أنّه في المقابل «هناك طرف ثانٍ في السلطة لا يبدو مهتماً كثيراً للوضعية الصحية، ويسعى إلى التعجيل بالانتخابات، على الرغم من كل الإكراهات التي تحيط بالوضع الحالي في البلاد، بهدف تحقيق البناء المؤسساتي الشكلي الذي يقاسم السلطة عبء مسؤولية الحكم والتسويق للنظام خارجياً، خصوصاً بعد تراجع المداخيل وزيادة حدة الاحتجاجات وارتفاع نسبة الفقر في البلاد». وبين الاتجاهين يرجح بوقاعدة أن يكون التيار الداعي إلى تأجيل الانتخابات في البلاد عموماً هو الغالب، لكن برأيه فإنّ «الانتخابات سوف تمرّ في كل الأحوال في موعدها»، لافتاً إلى أنّ «المؤشر الأبرز على إصرار السلطة إنجاز الانتخابات في موعدها، هو ما أقدم عليه الرئيس بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لخمسة أيام أخرى (كان مقرراً أن تنتهي في 22 إبريل/ نيسان الماضي وأخّرت إلى 27 إبريل)».

من تظاهرة رافضة للانتخابات بالجزائر في إبريل الماضي (رياض قراعدي/فرانس برس)

رهان حيوي

قال الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون (الصورة)، في رسالة إلى العمال الجزائريين بمناسبة يوم العمال العالمي، إنّ الانتخابات التشريعية المقبلة «رهان حيوي» سيخوضه الشعب بإرادته الحرة والسيدة لبناء مؤسسات «قوية وذات مصداقية». ودعا تبون الشعب إلى اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني من «الجديرين بحمل الأمانة»، وأن يجعل هذا الاستحقاق موعداً لإعلاء صوت الديمقراطية والمواطنة من أجل التغيير بالإرادة السيدة للشعب.

هددت 14 نقابة بتعطيل مؤسسات التعليم

بوقاعدة: هناك اتجاه داخل السلطة يدفع من أجل التأجيل

إضاءة

عام على وفاة شادي حبش... لا محاسبة ولا شفافية

لم تتطرق النيابة العامة المصرية، بعد مضي عام على وفاة الفنان الشاب شادي حبش في سجن طرة، إلى مسؤولية السلطات عن الواقعة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مضى عام على واقعة وفاة الفنان المصري الشاب شادي حبش في سجن طرة في ظروف غامضة، من دون أن تعلن النيابة العامة عن النتائج الكاملة للتحقيق، الذي قالت إنها فتحته بشأن أسباب وملابسات الحادث. وعلى مدار 365 يوماً، اكتفت بإصدار بيانين فقط بعد بضعة أيام من الوفاة، حمّلت فيهما المسؤولية لشادي نفسه، وحرصت على تبرئة ساحة إدارة السجن.

وكما تم اتهام الشاب من الإسكندرية خالد سعيد بالتسبب في قتل نفسه، في الحادث الشهير الذي وقع في 6 يونيو/حزيران 2010، وكان الشرارة الأولى لاندلاع ثورة يناير/كانون الثاني 2011 ضد نظام الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، أفادت الشهادات الصادرة من مستشفى السجن، وكذا من نزلائه، الذين لم تسمهم النيابة ولم تعلن هوياتهم، بأن اتجاه القضية يسير إلى أحد طريقين: الأول أن يكون شادي قد انتحر بقتل نفسه بشرب مادة الكحول، والثاني أن يكون قد توفي بسبب ممارسات خاطئة صحياً بمزجه الكحول مع مياه غازية عدة مرات، بحجة «الحصول على تأثير مشابه لتأثير المشروبات الكحولية»، تركت أثراً على أحد زملائه الذي ارتشف من ذلك الخليط، وأن شادي كان يحتفظ بزجاجات كحول من غير النوع المصروف للسجناء للوقاية من فيروس كورونا، ما أدى إلى إيذاء نفسه وتدهور حالته الصحية تدريجياً.

وعبّر الإعلان المتعجل من النيابة العامة عن مجريات التحقيق في القضية، وعدم وفائها بقولها إنها ستواصل التحقيق وستعلن عن نتائجه، خلال عام كامل، عن رؤية النظام وأجهزته للتصرف المفترض في مثل هذه الحوادث التي تكلف مواطنين أرواحهم. فقد استهدف بيان النيابة، وكذلك بيان الداخلية عن وفاة شادي، الرأي العام لاحتمالات معينة، والمصادرة المبكرة لاحتمالات تعرّضه للتعذيب أو الضغط النفسي والعصبي والجسدي. اسهبت النيابة في تكرار التأكيد على أن شادي -الذي كان محبوساً احتياطياً على ذمة قضية إهانة وسب لرئيس الجمهورية لاشتراكه في إنتاج أغنية «بلحة» للمغني رامي عصام- كان بصحة نفسية وجسدية جيدة، وأنه لم يخضع للتعذيب والتعدي إطلاقاً، بحسب الشهود من زملائه الذين لم تكشف هوياتهم.

واستبقت النيابة العامة أيضاً إجراء جوهرياً كان من المتبع سلفاً اتخاذه فوراً من دون إعلان، وحتى قبل سماع الشهود، هو الإحالة للطب الشرعي وطلب تشريح الجثمان، وأخذ عينة حشوية منه لبيان المواد التي تناولها قبل الوفاة. وكذلك -وهو أمر أساسي في أي قضية وفاة داخل السجن- بيان مدى تعرّضه للتعذيب أو الانتهاك، ومدى صحة الإجراءات الطبية التي اتخذت بشأنه، خاصة وأن الوفاة حدثت بعد تردد شادي على مستشفى السجن مرتين في أقل من 24 ساعة. واستندت النيابة العامة فيما بعد في بيانها الثاني، وتحديداً بعد الوفاة بتسعة أيام، إلى تقرير مصلحة الطب الشرعي، الذي أكد أن سبب وفاته هو التسمم بالكحول الميثيلي ونواتج أيضه، وما أحدثه من حموضة في الدم وتثبيط الجهاز العصبي المركزي وفشل تنفسي حاد، وأن الوفاة مُعاصرة للتاريخ الثابت بالتحقيقات، وأن المعمل الكيميائي في المصلحة أفاد بأنه بفحص العينات الحشوية المأخوذة من الجثمان، تم العثور على الكحول الميثيلي، وقد ثبت بإجراء الكشف الظاهري على الجثمان عدم وجود أي آثار إصابة ظاهرية حيوية حديثة به، تُشير إلى تماسك أو تجاذُب أو عُنف جنائي واقع على المتوفى.

لكن النيابة لم تتطرق، في أي بيان لها، ولم تعلن للرأي العام، نتيجة تحقيقها في مسألة مهمة، وهي مدى مسؤولية السلطات عن الوفاة. فالقواعد الأساسية في القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية تنص على أن واجب الحفاظ على صحة المحتجز، أو السجين، يقع على عاتق السلطات، ممثلة في مصر بوزارة الداخلية ومصلحة السجون، وعلى الأخص «بمنع دخول أشياء قد تضر بصحة المحتجز أو استخدامها للإضرار بنفسه، وكذلك العمل على حمايته، فضلاً عن معاملته بصورة لا تؤثر بالسلب على حالته النفسية»، وذلك وفقاً لقانون السجون المصري ولائحته. وتجاهلت النيابة جميع المقدمات التي أدت إلى ملابسات الوفاة من مقدمات وضغوط وألم، تجعل من شادي مجنياً عليه في كل الأحوال، وهو الذي لا يملك من أمره شيئاً داخل محبسه، وسلامته أمانة معلقة في رقاب من تنص القوانين على مسؤوليتهم.

عكست رسائل حبش قبل وفاته حجم الألم النفسي الذي يعيشه

وعكست رسائل شادي حبش، قبل وفاته، إلى زملائه خارج السجن، حجم الألم النفسي الذي يعيشه، حيث طالب فيها بتكثيف الجهود للعمل على إخراجه للنور. فعلى سبيل المثال، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، كتب شادي شاكياً الوحدة: «السجن مابيموتش بس الوحدة بتموت، أنا محتاج دعمكم عشان ماموتش. في الستين اللي فاتوا أنا حاولت أقاوم كل اللي بيحصلي لوحدي عشان أخرج لكم نفس الشخص اللي تعرفوه بس مبقتش قادر خلاص. مفهوم المقاومة في السجن إنك بتقاوم نفسك وبتحافظ عليها وإنسانيتك من الآثار السلبية من اللي بتشوفه وبتعيشه كل يوم، وأبسطها إنك تتجنن أو تموت بالبطيء». وفي مارس/آذار 2020 -أي قبل الوفاة بشهرين- أكمل شادي الحد الأقصى لفترة الحبس الاحتياطي، وهي عامان، ولم تخل السلطات سبيله منذ ذلك الوقت، بل أمرت النيابة العامة -جهة التحقيق ذاتها في واقعة الوفاة- والقاضي باستمرار حبسه بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، ما فاقم أزماته التي وضعت الوفاة حدا لها.

وطرح حقوقيون تساؤلات عن مدى مسؤولية ومشاركة النيابة العامة ذاتها في بلوغ شادي هذه المرحلة من الحزن والألم والاكتئاب، الذي ربما أودى بحياته، إذ تم التسليم برواية النيابة العامة عن ملابسات وفاته، ووفقاً لمحامين، تكتظ السجون المصرية حالياً بأكثر من 1500 حالة، تم رصدها، لمحبوسين تخطوا المدة القصوى للحبس الاحتياطي، وهي سنتان.

لكتظ السجون بمحبوسين تخطّوا مدة الحبس الاحتياطي (خالد دسوقي/فرانس برس)

تقرير

«قصة ريجيني»: سردية المؤامرة لإرباك المحاكمة

تواصل السلطات المصرية محاولاتها تبرئة نفسها من جريمة قتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، بما في ذلك إعداد فيلم وثائقي يتحدث عن «مؤامرة»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أثارت مصر من جديد غضب النخبة السياسية الإيطالية، بنشر فيلم وثائقي على موقع «يوتيوب» بعنوان «قصة ريجيني»، يتبنّى سردية مغايرة للوقائع التي تستقر عليها التحقيقات الإيطالية، ويروج لفكرة المؤامرة، وتعرّض الطالب الإيطالي جوليو ريجيني للخطف والقتل مطلع عام 2016 على يد مجموعة من معارضي النظام المصري المحليين، أو التابعين لجهات أجنبية، بالتزامن مع زيارة وفد إيطالي كبير للقاهرة، ولقاء وزيرة الصناعة الإيطالية في ذلك الحين فيديريكا جيوردي برئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي. وكان النائب العام المصري حمادة الصاوي عبّر عن هذا الأمر، في بيان غلق القضية ضد مجهول أواخر العام الماضي، بقوله إن «سلوك المجني عليه، وتحركاته غير المألوفة، لم تكن خافية على أحد من عوام الناس، بل باتت معلومة للكافة وذاع نبأ البلاغ المقدم ضده، ما قد يكون استغله مجهول، وعزم على ارتكاب جُرمه، متخيراً يوم الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) 2016، لعلمه بانشغال الأمن المصري بومئذ بتأمين المنشآت الحيوية، فخطف المجني عليه واحتجزه وعذبه بدنياً بواسطة مجهولين بعناصر من الأمن المصري، وبالتزامن مع مجيء وفد اقتصادي لزيارة البلاد قتل المجني عليه، وألقى جثمانه في موقع حيوي بالقرب من منشآت هامة، يتبع بعضها جهات شرطية، كأنما أراد إعلام الكافة بقتله ولفت الانتباه إليه. مما أكد للنيابة العامة وجود أطراف معادية لمصر وإيطاليا تسعى لاستغلال الحادث للوقيعة بينهما في ضوء التطور الإيجابي في علاقاتهما خلال الفترة الأخيرة، ويسايرها في ذلك بعض من وسائل الإعلام المعروفة بأبّارة الفتن لإحداث تلك الوقيعة. مما انتهت معه النيابة العامة إلى أن ظروف وملابسات الواقعة على هذا النحو لها صورة أخرى لم تكشف التحقيقات بعدُ عنها، أو عن هوية مرتكبها».

وانتقد رئيس مجلس النواب الإيطالي روبرتو فيكو الفيلم الذي بلغت مدته 51 دقيقة، واستعانت الجهة التي أعدته، ولم تعلن اسمها، بعدد من الشخصيات المصرية والإيطالية غير الرسمية، التي أعادت تدوير التصريحات المصرية الرسمية عن احتمال تورط ريجيني في أنشطة استخباراتية ضد مصر، وأن العصابة المسؤولة عن مقتله «ارتكبت جريمة كاملة»، في إشارة إلى عجز السلطات المصرية عن التوصل إلى الفاعلين، وأن المقصد الأساسي للجريمة كان إفساد العلاقة بين البلدين.

لكن مصادر دبلوماسية مصرية كشفت، لـ«العربي الجديد»، أن هذا الفيلم قد أشرف على إعداده مكتب مدير المخابرات العامة عباس كامل. وهو ما يتقاطع مع ما كانت نشرته «العربي الجديد» في 16 إبريل/ نيسان الماضي عن محاولة مصر الترويج لسردية مناقضة للرواية الإيطالية، المؤيدة بأقوال الشهود التي قدمها الادعاء العام في روما إلى غرفة تحريك الدعوى الجنائية، مطالباً بمحاكمة أربعة ضباط. واستعان معدو الفيلم المصري بثلاثة عناصر إيطالية تم تقديمهم بأعتبارهم خبراء وصحافيين، لكنهم في الحقيقة لا يعملون حالياً في أي جهة رسمية إيطالية. وتحدث هؤلاء عن بعض الجهات تخريبها، لما تتميز به من «ثبات وتعدد بمجالات التعاون»، مؤكدين أن الشراكة بين القاهرة وروما لن تتأثر بما حدث.

مكتب عباس كامل أشرف على إعداد الفيلم عن ريجيني

وبينما يتشبث الادعاء الإيطالي بالمضي قدماً في إجراءات المحاكمة، مدعوماً من القوى اليسارية، فإن مصر توثق اتصالاتها حالياً باليمين المتطرف وشخصيات حكومية وبرلمانية من يسار الوسط لترويج رواية «المؤامرة»، والتأكيد على أن القاهرة لديها دلائل دامغة عليها، وأن المحاكمة -وإن كانت غيابية- فقد تضر بالعلاقات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية بين البلدين.

وقررت الغرفة القضائية الإيطالية تأجيل جلسة استماع للادعاء العام في بداية نظر تحريك الدعوى، والتي كانت مقررة يوم الخميس الماضي إلى 25 مايو/أيار الحالي. وأوضحت المصادر الدبلوماسية أن التأجيل جاء بسبب تقديم أحد المحامين من المكتب الذي تعاقدت معه السفارة المصرية للدفاع عن الضباط الأربعة ما يثبت أنه مصاب بفيروس كورونا، وعدم قدرته على مباشرة الجلسة. يُشار إلى أن الضباط الأربعة المتهمين هم اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبدالعال شريف، وبحسب القانون الإيطالي، يمكنهم جميعاً مخاطبة الادعاء العام لنفي التوقاع، كما يمكنهم المطالبة بالمثول أمامه للادلاء بأقوالهم. واللواء طارق صابر، أصبح حالياً مساعد وزير الداخلية للأحوال المدنية، وكان خلال الواقعة يعمل مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني، وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني بناء على تقرير رفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية، وتواصله مع نقيب الباعة الجائلين محمد عبدالله، بمناسبة بحثه عن النقابات المستقلة في مصر.

أمّا الضابط الثاني، وهو العقيد أسر كمال، والذي كان يعمل رئيساً لمباحث المرافق بالعاصمة، فقد تمّ نقله بعد الحادث بأشهر عدة للعمل في محافظة أخرى. أما المقدم مجدي شريف فقد سبق أن نشر ادعاء روما اسماً رباعياً تقريبياً له هو «مجدي إبراهيم عبدالعال شريف»، وهو الضابط الذي أبلغ عنه ضابط أفريقي بأنه سمع منه حديثاً عفوياً أثناء تدريب للضباط الأفارقة في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل ريجيني، أو «الشاب الإيطالي» كما وصفه، إلى حد القول بأنه «لكمه مرات عدة» بسبب «الاشتباه في كونه جاسوساً بريطانياً».

يتشبث الادعاء الإيطالي بمواصلة إجراءات محاكمة قتلة ريجيني (Getty)

شرق غرب

تركيا: اعتقال العشرات في عيد العمال

اعتقلت السلطات الأمنية التركية، أمس السبت، عشرات الأشخاص بعد محاولتهم تنظيم تظاهرات في إسطنبول بمناسبة عيد العمال العالمي، حيث تفرض السلطات التركية منذ الجمعة الماضي حظراً كاملاً بسبب مكافحة وباء كورونا. وأعلنت ولاية إسطنبول توقيف 212 متظاهراً والتحقيق معهم، بعد رفضهم الامتثال لتعليمات منع التظاهر ومقاومة رجال الأمن، رغم التحذيرات الموجهة لهم بالتفرق والعودة. وفي إندونيسيا، احتفل العمال بعيدهم بعدد أقل من المسيرات التي تشهد حضوراً سنوياً بسبب قيود فيروس كورونا.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

الكونغو الديمقراطية: محاصرة إقليمين يضربهما العنف

أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي (الصورة)، أمس الأول، «حالة حصار» في إقليمين في شرق البلاد يواجهان أعمال عنف ترتكبها مجموعات مسلحة، بما فيها مجازر تستهدف المدنيين. وقال المتحدث باسم الحكومة باتريك موبايا، في بيان، إن «رئيس الجمهورية أبلغ مجلس الوزراء بقراره إعلان حالة الحصار في إقليمي شمال كيفو وإيتوري وفق الدستور».

(فرانس برس)

كيسنجر: التوتر بين واشنطن وبكين يهدّد العالم

حذّر الدبلوماسي الأميركي السابق هنري كيسنجر، أمس الأول، من أن التوتر بين واشنطن وبكين يهدد العالم بأسره، وقد يؤدي إلى نزاع غير مسبوق بين الدولتين، عسكرياً وتقنياً. وقال وزير الخارجية الأسبق ومهندس التقارب بين واشنطن وبكين في سبعينيات القرن الماضي، في منتدى المركز الفكري «ماكين إينستيتيوت»، إن القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الهائلة للقوتين العظميين تجعل التوتر الحالي أخطر من ذاك الذي حدث في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

(فرانس برس)

تونس: موسي تواجه ملاحقة قضائية

تواجه رئيسة الحزب «الدستوري الحر»، عبير موسي (الصورة)، وحزبها، ملاحقات قضائية مختلفة، يعود بعضها إلى فترة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. وقال المحامي في «مرصد الشفافية والحوكمة الرشيدة» نزار التومي إنه تمت، أمس الأول، دعوة محامي المرصد لسماع رأيه بخصوص 3 شكاوى مقدمة ضد موسي، بشبهة فساد مالي و«دعوة الشعب إلى التقاتل والتباغض».

(العربي الجديد)

الجيش التشادي «يصدّ» هجوما للمتمردين

أعلن المجلس العسكري الحاكم في تشاد، أمس السبت، أن ستة من جنوده قتلوا في معركة قرب بلدة نوكو الشمالية، أسفرت عن مقتل مئات من المتمردين، وأسر 60. وقال المجلس، في بيان، إنه نجح في صد هجوم للمتمردين على نوكو، وإن 22 من جنوده أصيبوا في المواجهة. وأضاف «ما زال البحث عن الهاربين مستمراً». ولم يصدر تعليق بعد من المتمردين.

(رويترز)

الحدث

بدأت الولايات المتحدة أمس السبت، سحب قواتها من أفغانستان، في الوقت الذي كانت فيه حركة «طالبان» تعتبر تأخر الانسحاب الذي سيستمر حتى سبتمبر/أيلول المقبل، انتهاكاً لاتفاق الدوحة. يأتي ذلك بينما كانت الحكومة تعبر عن مخاوفها من تداعيات الانسحاب

ستواصل القوات الأميركية تسليم قواعد لها إلى القوات الأفغانية (جون موور/Getty)

أميركا تبدأ الانسحاب

تسليم قواعد للقوات الأفغانية... و«طالبان» تتوعّد

اختفاء 30 جندياً

أفاد عضو المجلس المحلي بولاية غزني، خالف داد أكبري، أمس السبت، باختفاء 30 جندياً، إثر هجوم لحركة «طالبان» على موقع عسكري بالولاية في وقت متأخر الجمعة. في الأثناء، ارتفع عدد ضحايا تفجير انتحاري بشاحنة مفخخة في ولاية لوغار شرق البلاد، مساء الجمعة، إلى 21 قتيلا و90 جريحا.

بدأت الولايات المتحدة سحب قواتها من أفغانستان، توقع بأن تكون هناك مشاكل مؤقتة وعقبات لوجستية لفترة محددة، ولكنه قال إنه سيتم التغلب عليها. وفي الأيام الأخيرة، كانت سماء كابول، وقاعدة باغرام الجوية المجاورة، ممتلئة أكثر من المعتاد بالمروحيات الأميركية تحضيراً لهذا الانسحاب الكبير الذي سيكتمل بحلول 11 سبتمبر، موعد الذكرى العشرين لهجمات 2001، التي قادت إلى تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان قبل عقدين. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن أكد منتصف إبريل/نيسان الماضي التطلع إلى سحب 2500 جندي لا يزالون في أفغانستان، معتبراً أن هدف التدخل الذي كان يدور حول منع أفغانستان من أن تُستخدم من جديد كقاعدة لمهاجمة بلاده، تحقق. وبدأ الحلفاء في حلف شمال الأطلسي الخميس الماضي، سحب وحدات من مهمة «الدعم الحازم».

وكانت قوات الأمن الأفغانية بحالة تأهب أمس، خشية حصول هجمات ضد القوات الأميركية أثناء انسحابها. وقال وزير الداخلية بالوكالة حياة الله حياة، لقادة الشرطة في وقت متأخر أول من أمس الجمعة، في تسجيل صوتي أُرسل إلى الصحافيين، إن «طالبان قد تكثّف العنف»، مضيفاً «أمركم بزيادة نقاط التفتيش في المدن وإجراء عمليات تفتيش عند نقاط الوصول».

كما شهدت العاصمة الأفغانية كابول استنفاراً أمنياً أمس، إذ تأهبت المدينة لاحتمال حدوث تحرك من جانب حركة «طالبان»، رداً على استمرار بقاء القوات الأميركية بعد انتهاء الموعد المتفق عليه لسحب القوات بحلول الأول من مايو. وتم تكثيف الوجود العسكري وتشديد الأمن عند نقاط التفتيش في كابول، وقال مصدر أمني لوكالة «رويترز»، إن المدينة «في حالة تأهب قصوى»، مضيفاً أنه يجري تكثيف الدوريات العسكرية والإجراءات الأمنية في المدن الرئيسية في أنحاء البلاد.

واعتبر مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله محب، أمس، أنّ طالبان «قد تختار الحرب». لكنه أكد أن قواتهم قادرة على التصدي للحركة رغم المخاوف من انهيار النظام بعد الانسحاب الأميركي. واتهم محب في مؤتمر صحافي «طالبان» بأنها «لا ترغب في الحوار وتركن إلى الحل العسكري وهو حل غير مجدٍ». من جهته، قال كبير مفاوضي السلام الأفغان، رئيس مجلس المصالحة الوطنية، عبد الله عبد الله، أمس، إن القيادة السياسية الأفغانية المنقسمة في كثير من الأحيان يجب أن تتوحد في محادثات السلام مع «طالبان»، أو المخاطرة بأن يؤدي انسحاب القوات الأميركية وحلف الأطلسي إلى «مزيد من القتال المرير». وحذر عبد الله، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، من أن «التاريخ وملايين الأفغان، سيحكمون على هؤلاء القادة بقسوة إذا استعصت الوحدة عليهم». وقال عبد الله إن الانسحاب الذي بدأ رسمياً أمس للجنود الأميركيين المتبقين وقوات حلف الأطلسي سيشكل «تحديات هائلة». وأضاف «لن أسميها نهاية العالم لشعبنا، وآمل أن أقول إنه سيكون تحدياً كبيراً، ولهذا أعتقد أن التركيز كله يجب أن يكون على تحقيق السلام وهذا لا يشملنا فقط، بل يشمل الجانب الآخر». واعترف رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي أخيراً بوجود «مروحة من النتائج المحتملة للانسحاب» من بينها في أسوأ الحالات «انهيار الحكومة الأفغانية والجيش الأفغاني واندلاع حرب أهلية وكارثة إنسانية مصاحبة لها، مع عودة محتملة للقاعدة».

وكانت «طالبان» أمس تؤكد أن الانسحاب كان يجب أن ينتهي في الأول من مايو، وأن إبقاء القوات بعد هذا الموعد هو «انتهاك واضح» للاتفاق مع واشنطن. وقال المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان» محمد نعيم، لوكالة «فرانس برس»، إن «ذلك يفتح المجال في المبدأ أمام مقاتلينا لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد قوات الغزو». بدوره، قال المتحدث باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد، على «تويتر»، أمس، إن الحركة تنتظر أمر وقرار قيادة الحركة، مشيراً إلى أن جميع الخيارات مفتوحة أمام الحركة بعد أن انتهكت واشنطن توافق الدوحة ولم تخرج قواتها بحلول شهر مايو.

وتدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وسرعان ما أطاحت نظام «طالبان» الذي اتهم بإيواء تنظيم القاعدة المسؤول عن الهجمات وزعيمه الراحل أسامة بن لادن. وفي أوج انخراط الولايات المتحدة في الحرب خلال عامي 2010-2011، كان هناك حوالى مائة ألف جندي أميركي في البلاد. وقُتل أكثر من ألفي أميركي وعشرات آلاف الأفغان في هذا النزاع.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

> القوات المنسحبة ستجتمع في قاعدة باغرام ومنها ستغادر

> تأهبت قوات الأمن أمس خشية شنّ حركة «طالبان» هجمات

رصد

أدى العجز الدولي عن إيجاد حل للانقلاب في ميانمار إلى تزايد التوتر الأمني في البلاد، مع تمسك المحتجين بتحدي سلطة الجيش، عبر تظاهرات خاطفة لتجنب مواجهة مع الشرطة والجنود

انقلاب ميانمار

انفجارات في رانغون... واشتباكات مسلحة في الأطراف

مع مرور 3 أشهر على الانقلاب العسكري في ميانمار، يتجه الوضع الأمني إلى مزيد من التدهور، مع وقوع انفجارات في رانغون، كبرى مدن البلاد، حيث يتمسك المحتجون بتحدي سلطة الانقلابيين، في الوقت الذي تتواصل فيه الاشتباكات بين الجيش ومجموعات عرقية في مناطق الحدود الشمالية والشرقية. وعلى الجهة الأممية، لا يزال مجلس الأمن الدولي يصدر بيانات لا تغير على الأرض شيئاً، خصوصاً مع مواصلة الصين وروسيا رفضهما زيادة الضغوط على الجيش، على الرغم من تحذير المبعوثة الأممية إلى البلاد كريستين شرانر بورغنر من أن منظمات عرقية مسلحة تدرب طلاباً على استخدام السلاح.

في هذا الوقت، اكملت زعيمة بوروما المدنية أونغ سان سو تشي، التي أطاح بها الجيش، شهرها الثالث قيد الإقامة الجبرية، بينما تواجه سلسلة اتهامات جنائية، في وقت يبدو أنها في عزلة تامة عن أحداث الفوضى التي تعصف بالبلاد. ومُنعت سو تشي، التي تم توجيه ست اتهامات لها تشمل إثارة الفتن بموجب قانون أسرار الدولة، من عقد لقاءات خاصة مع محاميها.

وهزت انفجارات، أمس السبت، جميع أنحاء رانغون، حيث ينظم متظاهرون مسيرات خاطفة للمطالبة بالديمقراطية، متحدين المجلس العسكري الممسك بالسلطة منذ ثلاثة أشهر والذي يقمع المحتجين بوحشية. ونظم المتظاهرون في رانغون، التي تشكل مركزاً تجارياً وتحولت إلى مركز للاحتجاج يشهد انتشاراً أمنياً كثيفاً، تظاهرات خاطفة يتنقلون خلالها بسرعة في الشوارع لتجنب مواجهة مع الشرطة والجنود. وكتب على لافتة رفعها المتظاهرون وهم يسيرون بسرعة في أحد الأحياء: «نملك الحقيقة، والحقيقة وحدها ستسود»، رافعين إشارة التحدي بثلاثة أصابع.

وفي حي إنسين العشوائي في رانغون، انفجرت قنبلة بالقرب من مدرسة محلية. وقال أحد السكان، لوكالة «فرانس برس»: «جاءت بعض القوات لتفقد منطقة الانفجار، لكني لم أشاهدها إلا من مسافة بعيدة عن منزلي، لأنني كنت قلقاً من أن يتم اعتقالي». كما وقع بعد ذلك انفجاران آخران في حي بانكين جنوباً حسب سكان في المنطقة. وأوضح أحد السكان أن الانفجارات سببت توتراً لقوات الأمن. ومن غير الواضح ما إذا كان أحد أصيب في الانفجارات، التي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها، بينما تتزايد وتيرتها في رانغون. وكان الجيش قد اتهم نشطاء مؤيدين للديمقراطية بزرع قنابل أدت لوقوع الانفجارات. وقال رجل من سكان بانكين إن العسكريين «جعلوا الناس يعيشون في خوف، ومن الجيد أن يكونوا قلقين». وأشاد بالمتظاهرين الذين يقومون بمسيرات خاطفة لبراعتهم في تفادي الاعتقال والقمع. ورأى أن «أي تحد من دون اعتقال أو قتل إنجاز عظيم للمقاومة».

ورغم حملة القمع القاسية، التي حصدت أرواح ما لا يقل عن 759 متظاهراً وفقاً لرابطة مساعدة المعتقلين السياسيين، تخرج حشود للشوارع يوماً بعد يوم للتعبير عن رفضها للمجلس العسكري. وذكرت وسائل إعلام، أمس السبت، أنه خرجت تظاهرات في مدينة ماندالاي، ثاني أكبر المدن في البلاد، وفي بلدة داوي بالجنوب. ولم ترد أنباء عن وقوع أعمال عنف.

من جهة ثانية، لا تضعف الاشتباكات بين الجيش ومجموعات عرقية في مناطق الحدود الشمالية والشرقية. وهذه المجموعات التي تضم عدداً كبيراً من معارضي المجلس العسكري الذين فروا من الانتهاكات، استأنفت القتال في الأسابيع الأخيرة. وقال عامل إغاثة، لوكالة «فرانس برس»، إن قصفاً مدفعياً سُمع أمس السبت بالقرب من بهامو في ولاية كاشين الشمالية، حيث شن الجيش في الأيام الأخيرة غارات جوية استهدفت «جيش استقلال كاشين». في شرق البلاد، أدت الاشتباكات بين القوات المسلحة وفصيل «كارين» المتمرد إلى نزوح أكثر من 30 ألف شخص، وفقاً للأمم المتحدة.

ودعا مجلس الأمن الدولي بالإجماع في إعلان، الجمعة الماضي، إلى تطبيق خطة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تتضمن خمس نقاط وخصوصاً «وقفاً فورياً للعنف في ميانمار»، في نص تم تخفيف حدته بطلب من الصين وروسيا. وتنص الخطة أيضاً على تعيين مبعوث من الرابطة. وقال المجلس، في بيان وضع بمبادرة من بريطانيا، إنه يجب تنفيذ هذه الخطة «من دون تأخير».

> يبدو أن سو تشي في عزلة تامة عن الأحداث الجارية

> تم تخفيف حدة نص مجلس الأمن بطلب من الصين وروسيا

وكرر أعضاء مجلس الأمن، في رابع بيان من نوعه منذ الانقلاب في الأول من فبراير/شباط الماضي، «قلقهم العميق إزاء الوضع في ميانمار بعد إعلان حالة الطوارئ التي فرضها الجيش في 1 فبراير، وكرروا دعمهم لعملية التحول الديمقراطي في ميانمار». كما دعوا العسكريين إلى «ممارسة أقصى درجات ضبط النفس»، و«جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف»، مشددين على «الحاجة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومواصلة الحوار والمصالحة».

وتطلب التوصل إلى هذا النص تنازلات من الغربيين لبكين وموسكو اللتين طلبتا حذف عبارة وردت في مسودة النص الأولى التي حصلت عليها وكالة «فرانس برس». ويعبر مجلس الأمن في المسودة الأولى عن «إدانته بشدة العنف ضد المتظاهرين السلميين»، ويطالب «الجيش بأكبر قدر من ضبط النفس». ويشجع الإعلان المعتمد على زيارة شرانر بورغنر إلى ميانمار «في أقرب وقت ممكن». وقال دبلوماسيون إن بورغنر التي تقوم بجولة في المنطقة، كررت خلال اجتماع مجلس الأمن عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من تايلاند، دعوتها إلى موقف دولي جماعي على أمل التأثير على تطور الوضع. وقالت «تقديراتنا تفيد بأن نحو 20 ألف شخص نزحوا، ونحو 10 آلاف فروا إلى الدول المجاورة منذ فبراير» الماضي، مؤكدة أن «التداعيات الإقليمية» للوضع في ميانمار «تتطلب تحركاً عاجلاً». وأضافت أن «الطموح المشترك للديمقراطية وحد بشكل غير مسبوق شعب ميانمار، على الرغم من انقساماته الدينية والعرقية والطائفية». موضحة أن «هذه الوحدة القوية سببت صعوبات غير متوقعة للجيش في ترسيخ سلطته وتحقيق الاستقرار بعد الانقلاب». وحذرت من أن التقارير عن استمرار عملية القمع تهدد بتقويض الجهود التي تستهدف إنهاء الأزمة، مشيرة إلى تقارير مقلقة تتحدث عن مدنيين، معظمهم طلاب من المناطق الحضرية، يجري تدريبهم على استخدام السلاح على يد منظمات عرقية مسلحة. وقالت شرانر بورغنر إن مناقشاتها في المنطقة «ضاعفت» من مخاوفها من تدهور الوضع في ميانمار في جميع المجالات.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

قرغيزستان تتهم طاجيكستان بالتحشيد قرب الحدود

اتهمت قرغيزستان جارتها طاجيكستان، أمس السبت، بحشد قوات ومعدات عسكرية بالقرب من الحدود بعد اشتباكات وقعت، الخميس، وأسفرت عن مقتل 41 وإصابة أكثر من مائة مصاب. وقالت قوات حرس الحدود في قرغيزستان إن قوات طاجيكستان فتحت النار على سيارات قرب إحدى قرى قرغيزستان.

(رويترز)

الصومال: البرلمان يلغي تمديد ولاية الرئيس

وافق البرلمان الصومالي، أمس السبت، على إلغاء تمديد فترة ولاية الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو لعامين، بعدما كان قد وافق على الخطوة في 12 إبريل/نيسان الماضي. وقال رئيس البرلمان الصومالي محمد شيخ عبد الرحمن مرسل إن 140 نائباً صوتوا لصالح مشروع إلغاء تمديد ولاية البرلمان والرئاسة. في موازاة ذلك، فوّض الرئيس الصومالي صلاحياته لرئيس الحكومة الصومالية محمد حسين روبلي لإدارة العملية الانتخابية وتولي ملف الأمن.

(العربي الجديد)

مقاربة واقعية لبايدن تجاه كوريا الشمالية

أعلنت المتحدثة باسم الرئاسة الأميركية، جين ساكي، أن الرئيس جو بايدن سيعتمد مقاربة دبلوماسية «واقعية» إزاء كوريا الشمالية، ستختلف عن تلك التي انتهجتها إدارتا دونالد ترامب وباراك أوباما. وقالت المتحدثة، ليل الجمعة السبت، إن «سياستنا لن تتركز على التوصل إلى اتفاق كبير» على غرار ذلك الذي سعى إليه ترامب، لكن «هدفنا سيظل إخلاء شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية».

(فرانس برس)

تقرير

العلاقات الروسية الأميركية في عهد بايدن أكثر قابلية للتنبؤ

على الرغم من حرب طرد الدبلوماسيين التي دارت بين موسكو وواشنطن، فإن العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن أصبحت قابلة للتنبؤ بحسب البعض

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على مدى الـ100 يوم الأولى من رئاسة سيد البيت الأبيض جو بايدن، عاشت العلاقات الروسية الأميركية توجهات متباينة، تراوحت بين زيادة التنسيق في مجال مراقبة الأسلحة، وتمديد معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية النووية («ستارت-3»)، وبين تصعيد بايدن لهجته تجاه نظيره الروسي فلاديمير بوتين ووصفه بأنه «قاتل»، وفرض عقوبات جديدة على روسيا، وتعليق منح التأشيرات الأميركية للروس بموسكو، وغيرها من الخطوات التصعيدية.

ومع ذلك، ثمة مؤشرات تظهر أن العلاقات الروسية الأميركية في عهد بايدن أصبحت أكثر قابلية للتكهن والاستقرار، مقارنة بما كانت عليه خلال ولاية سلفه دونالد ترامب، حين كانت رغبة الأخير في تحسين العلاقات تصطدم برفض «الإستبلشمنت» الأميركي لأي تطبيع مع الكرملين.

ويعتبر المحلل السياسي في صندوق «الدبلوماسية الشعبية» لتطوير مؤسسات المجتمع المدني بموسكو، يفغيني فاليايف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن العلاقات الروسية الأميركية في عهد بايدن «أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ، ما سيساعد في وضع قواعد اللعبة على الساحة الدولية وتحديد الخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها». ويقول فاليايف إنّ «الأيام الـ100 من حكم بايدن غيرت أموراً كثيرة في العلاقات الروسية الأميركية». ويلفت إلى أنه «في عهد ترامب، كنا نسمع كلاماً إيجابياً عن روسيا وبوتين، ولكن على أرض الواقع كان يتم فرض عقوبات جديدة مرة تلو الأخرى، ولم يكن هناك وضوح كيف يمكن تغيير ذلك في ظل إجماع على معاداة روسيا في الولايات المتحدة والتفاف الكونغرس على رأي الرئيس».

وحول رؤيته لكيفية تحقيق استقرار العلاقات الروسية الأميركية وافاقها في عهد بايدن، يعتبر فاليايف أنه «يتعين على موسكو وواشنطن وضع قواعد بناء العلاقات بينهما، وتحديد الخطوط الحمر التي ستكون هناك ردود أفعال في حال تجاوزها». ويضيف أن «بايدن يملك فريقاً قوياً للغاية، ما يعني أن واشنطن ستعود لأداء دور ناشط على الساحة السياسية الدولية. وهذا هو الإختلاف بين بايدن وترامب، الذي كان له توجه نحو عزل بلاده عن العالم».

وفي ما يتعلق بموقف روسيا من هذا التحول في السياسة الأميركية، يقول فاليايف إن «مثل هذه السياسة لا تصب في مصلحة موسكو، التي تدعو إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، بلا مهيمن عالمي أو شرطي واحد منفرد. لكن إذا لم تكن موسكو هي العدو الرئيسي، فيمكن القبول بذلك، إذ نرى أن الولايات المتحدة تركز اليوم على الصين التي تصبح الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركية، وحتى أغلبية موظفي وزارة الخارجية يتولون تحليل الشؤون الصينية لا الروسية كما كان الحال عليه سابقاً. وإذا كان ترامب يحارب الصين في المجال التجاري فقط، فإن قضايا تايوان وهونغ كونغ والإيغور وغيرها من القضايا الحساسة قد تزداد حدة في عهد بايدن».

> لا تزال القمة بين فلاديمير بوتين وجو بايدن غير محسومة

ويلفت إلى أنه «من مصلحة موسكو الا يحدث تفاهم بين واشنطن وبكين لأطول فترة ممكنة حتى يزداد الاستقطاب بين الكتلتين الجديدتين، أي الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، وروسيا والصين وإيران والدول التي تنضم إليهم من جهة أخرى»، ما سيفتح لموسكو مجالاً للمناورة بين واشنطن وبكين.

وخلال الفترة الأخيرة أثيرت تساؤلات كثيرة حول إمكانية عقد أول لقاء بين بوتين وبايدن ومكان حدوث ذلك. وفيما أعربت النمسا عن استعدادها لاستضافة مثل هذا اللقاء في فيينا، فقد عرضت فنلندا أيضاً استضافة القمة على أراضيها. وفي الوقت الذي دعا فيه بايدن بوتين إلى عقد الاجتماع، أكد الكرملين أنه يدرس الأمر. ويتوقع فاليايف أن يشهد أول لقاء بين بوتين وبايدن مناقشة للخطوط الحمر التي لن يتجاوزها الطرفان لعدم تعقيد الأوضاع الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالوضع في منطقة دونباس الواقعة شرق أوكرانيا، وهجمات القراصنة المتكررة على مؤسسات وشركات أميركية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف، واتفاق التعاون في مجال المناخ ونزع السلاح، والاتفاق النووي الإيراني.

وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف أشار، أول من أمس الجمعة، إلى أن الكرملين كان يتوقع نتائج أفضل من ذلك في الأيام الـ100 الأولى من حكم بايدن، مقراً، في الوقت ذاته، بإنجاز «التمديد الفعلي لمعاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، ستارت-3».

علقت واشنطن منح التأشيرات الأميركية للروس في موسكو (الكسندر شيربالك/Getty)

دعوات لإطلاق حوار وطني

السلطة الفلسطينية تدافع عن تأجيل الانتخابات

لا تزال تداعيات تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية من قبل الرئيس محمود عباس، تثير الجدل في الأوساط الفلسطينية، وسط دعوات متجددة لإطلاق حوار وطني

رام الله ـ **العربي الجديد**

فرض قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأجيل الانتخابات العامة التي كانت مقررة في 22 مايو/أيار الحالي نفسه على الساحة الفلسطينية، وسط حرص السلطة على تبرير موقفها وربطه برفض الاحتلال إجراء الانتخابات في القدس المحتلة. في موازاة ذلك، برزت أكثر من دعوة إلى إطلاق حوار وطني جديد لمحاولة تجاوز تداعيات تأجيل الانتخابات. وقال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، أمس السبت، إن قرار القيادة تأجيل الانتخابات «يمثل حفاظاً على الثوابت الوطنية، وعلى رأسها القدس». وأضاف في حديث لإذاعة «صوت فلسطين»، أنّ «إجراء الانتخابات من دون القدس هو تنفيذ لخطة صفقة القرن، وهو أمر مرفوض». وأكد أبو ردينة على أن «القدس عاصمة فلسطين، والقضية ليست انتخابات»، داعياً «كل من لديه ملاحظة على قرار تأجيل الانتخابات إلى فهم اللعبة الأميركية والإسرائيلية وبعض التواطؤ الإقليمي، لإقامة كيان هزيل».

وقال إنّ عباس «حدّد طريقاً واضحاً بعد قرار تأجيل الانتخابات، يتمثل في حوار مع الفصائل، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعزيز منظمة التحرير، والتفكير بعقد مجلس مركزي، لوضع سياسات واستراتيجيات معينة، وما يجب الاتفاق عليه من قضايا استراتيجية، للحفاظ على الثوابت الوطنية كلها». وفيما حذر أبو ردينة من «عملية تضليل تقوم بها جهات مشبوهة للنيل من القرار الوطني الفلسطيني»، قال إنّ «الأسابيع المقبلة ستشهد حراكاً داخلياً فتحاوياً وفصائلياً على الصعد كافة، لبلورة موقف وطني للسير عليه في المرحلة المقبلة».

من جهته، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، إن «اتصالات ستبدأ خلال أيام مع مختلف الفصائل لتشكيل حكومة توافق وطني». وأضاف في تصريحات نقلتها صحيفة «الأيام» (خاصة)، أن «تقديم الحكومة (الحالية) استقالتها مرهون بالتقدم في الاتصالات، وإنضاج الحوارات التي ستجري مع مختلف الأطراف». وقال إن اتصالات جرت خلال الأيام الأخيرة بين حركتي «فتح» و«حماس» بُحثت خلالها قضيتا تشكيل الحكومة وتأجيل الانتخابات. في موازاة ذلك، دعت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أمس السبت، إلى «حوار وطني شامل، من أجل إيجاد معالجات جدية للوضع الداخلي». كما دعت إلى «البدء بخطوات عملية، والإسراع بتشكيل حكومة وحدة جديدة، تضم أوسع أطياف اللون السياسي والكفاءات الوطنية، والذهاب لتغيير وظيفة السلطة برمتها بما يخدم قضية التحرر الوطني». وشددت على أن «على الحكومة أن تتولى التحضير لإجراء الانتخابات خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لضمان إجرائها في القدس المحتلة». ورأت الشبكة «وجود استعجال في قرار تأجيل الانتخابات، وعدم بذل جهد حقيقي لبناء إجماع وطني، قبل خوض أي معركة جدية لتحدي إجراءات الاحتلال وتحويل القدس فعلاً إلى بؤرة الاهتمام». كما رأت الشبكة في القرار «مساً خطيراً بأحد مقومات بقايا الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، أي حق المواطن بالتغيير عبر صندوق الاقتراع». وأشارت إلى أن «قرار التأجيل ينطوي أيضاً على خطورة كبيرة، حيث كان يمكن للانتخابات، لو جرت، أن تشكل مدخلاً هاماً ليس فقط لتجديد الشرعيات، وإنما أيضاً لاستعادة الوحدة الوطنية».

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، اسماعيل هنية، دعا مساء أول من أمس الجمعة، إلى لقاء وطني جامع تشارك فيه القوائم والفصائل الفلسطينية لتجاوز المرحلة التي نتجت عن قرار تأجيل الانتخابات العامة. وبعد أن أعرب عن

خلال تظاهرة في غزة رفضاً لتأجيل الانتخابات (سعيد خطيب/فرانس برس)

مجدلاني: ستبدأ اتصالات لتشكيل حكومة توافق وطني

أسفه لقرار التأجيل، أشار هنية في خطاب متلفز إلى «أننا ما زلنا نعتقد أنه بإمكاننا إجراء الانتخابات في موعدها (22 مايو المقبل) في القدس أولاً»، منبهاً إلى أنّ «قرار التأجيل فيه من التعقيدات ما يمكن أن يعيد الوضع الفلسطيني إلى مربع المناكفات». وقال هنية: «نحن في حماس لا نريد أن نحول هذا الوضع إلى صراع فلسطيني داخلي، بل نريد أن نستمر في لغة الحوار والتواصل والتوافق مع الكل الفلسطيني»، موضحاً أنّ «هناك خريطة فلسطينية سياسية جديدة، نتجت عن تشكيل القوائم لخوض الانتخابات، وبالتأكيد هذه الخريطة يجب أن تؤخذ بالاعتبار في رسم معالم وملامح المستقبل». ولفت إلى أنّ «حماس» كانت وما زالت ترى ضرورة إنهاء الانقسام، وطي صفحته وبناء شراكة في المؤسسات الفلسطينية، والاتفاق على رؤية وطنية لمواجهة الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية.

من جهته، دان البرلمان العربي رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مشاركة أهالي مدينة القدس المحتلة في الانتخابات الفلسطينية. وأكد في بيان له، أمس السبت، أن «الموقف المتعنت لسلطات الاحتلال، يمثل انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين في هذا الشأن، كما يمثل تحدياً لإرادة المجتمع الدولي المُرحبة والداعمة بقوة لإجراء الانتخابات في كافة المحافظات والمدن الفلسطينية، وفي مقدمتها مدينة القدس المحتلة».